قراءة الجابري لبنية العقل العربي

■ لندن - رفيق بوشلاكة

□ منذ مطلع الثمانينات بدأ الباحث المغربي محمد عابد الجابري يشق مشروعه التحليلي لبنية العقل العربي، بإصداراته المتتالية التي بدأت بـ «تكوين العقل العربي» ثم «بنية العقل العربي» وأخيرا «بنية العقل السياسي العربي».

ورغم اختلاف العناوين وموضوعات البحث إلا أن الجامع المشترك بينها هو القراءة البنيوية الثلاثية لتكوينية العقل العربي الذي يقسمه إلى ما اسماه بعقل عرفاني وعقل بياني وآخر برهاني. الاول يتطابق في الحالة الغنوصية الإشراقية كما تبلورت مع أهل الحلول الصوفي وفلاسفة الاشراق امثال الفارابي وابن سيناء وبقية فلاسفة «المشرق».

أما العقل البياني فهو يعادل عنده التراث الفقهي والاصولي وبقية علوم البيان المعبرة عن «ماهية العقل العربي» وأخيرا العقل البرهاني الذي انبلج في «الفضاء المغربي» مع ابن باجة وابن رشد خاصة الذي اعتبره الجابري نموذج العقلانية البرهانية في الفكر الاسلامي. هذا التصنيف الثلاثي الذي يقيمه الجابري ليس مجرد عملية تحليل لآليات اشتغال العقل العربي بقدر ما هو ترتيب معياري وتفاضلي لهذه البنى المتزاحمة في اطار الثقافة العربية الاسلامية بحيث يحتل العقل العرفاني أدنى درجات السلم ثم يليه العقل البياني وأخيرا يتصدر رأس السلم العقل البرهاني في صيغته الارسطية الرشدية. وبذلك يتركز رهان الجابري على إعادة الاعتبار لتراث المشائية الارسطية في ثوبها الرشدي وبالتوازي مع ذلك تأسيس مشروعية لاستجلاب العقلانية الأنوارية في شكلها الديكارتي والكانطي. ورغم الجهود العميقة التي بذلها الجابري في البحث عن الاصول التكوينية العميقة لبنية العقل العربي إلا ان هذا المشروع لم يخل من مطبات معرفية ورهانات ايديولوجية قد حملت النصوص التراثية ما لا طاقة لها بتحمله ولعل اهم النقاط التي يمكن ان نقف عندها هي الآتية:

1- إن التقسيم الثلاثي لبنية العقل العربي لا يستجيب لواقع الاشتراك والتداخل التداولي في حقل الثقافة العربية الاسلامية بين مجالات الاشتغال البياني والبرهاني والعرفاني. وهي حالة لا تقتصر على حقل الثقافة العامة بل تطال الشخصية المعرفية الواحدة التي يصعب في الكثير من الاحيان تصنيفها ضمن وحدة معينة من بين هذه القوالب الثلاثية الجامدة على النحو الذي رسمه الجابري. فشخصية مثل الغزالي تتضمن كل هذه اللحظات المعرفية فهو فيلسوف مع الفلاسفة وفقيه مع الفقهاء ومتصوف مع المتصوفة. بل إن ابن رشد ذاته الذي حاول الجابري ان يتجاهل وجهه البياني هو في حقيقة الامر مزيج مركب من البيان والبرهان ومن الفقه والفلسفة المشائية. فقد نظر الجابري إلى ابن رشد من زاوية كتاب «النفس» و «الكشف عن مناهج الأدلة» و «فصل المقال» ولكنه اعرض عن وجهه الآخر في كتاب «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» خشية اهتزاز نموذجه البنيوي الصلب. لقد سبق للمفكر طه عبدالرحمن أن بين الوهم الملازم لرؤية الجابري بالاسناد إلى فلسفة اللغة التي تبين درجة التداخل والتشارك في مستوى الخطاب الواحد الذي يتداخل فيه البرهان والبيان والعرفان. فما من برهان إلا ويتوسل اسلوب الابلاغ البياني الطبيعي وما من بيان أو عرفان يخلو من استدلال برهاني. أولم يكن الخطاب القرآني مبدعا في جماليته البيانية ومفحما في مقارعاته البرهانية الاستدلالية؟ أو لم تكن مرحلة النضج الفلسفي في حقل الثقافة العربية الاسلامية مقترنة بتطويع المصطلح والمفهوم لجمالية البيان العربي»؟ فالبرهان الخالص الذي يتحدث عنه الجابري لا يمكن ان يتحقق إلا في لغة رمزية رياضية لا علاقة لها بوسائل الخطاب التداولي الطبيعي.

2- إن أولوية البرهان على البيان والعرفان في فكر الجابري تحمل في طياتها موقفا متضمنا ومسكوتا عنه هو الانجذاب إلى التراث الاغريقي الارسطي وامتداداته اللاحقة مع الفلاسفة المشائين في حقل الثقافة العربية الاسلامية وأخيرا في حلقته المكتملة في إطار العقلانية الغربية الحديثة في صورتها الديكارتية الكانطية. فالمضمر في هذا التحليل هو كون الغرب الحديث قد ادرج بوابة العقلانية استنادا إلى الموروث الارسطي ومن ثم فإن شرط امتلاك ناصية العقلنة في الثقافة العربية الاسلامية هو الرجوع إلى الرشدية رديف الارسطية عندهم. ولعل اهم المطاعن التي يمكن ان تثار ضد هذه الاطروحة هو مزعم التواصل بين حلقات العقلنة في سياق الثقافة الغربية، وكأن الغرب الحديث هو مجرد امتداد طبيعي ورتيب مع التراث الاغريقي الارسطي في حين أن المسألة تبدو عندنا معاكسة لذلك تماما. فلم يشق الغرب طريقه في النهوض والتجديد المعرفي إلا على انقاض العقلانية المدرسية والصورية الارسطية التي ينافح عنها الجابري ولعله لهذا السبب بالذات عُدّت الديكارتية لحظة انعطاف في مسار الوعي الغربي لأنها مثلت بداية الانفكاك من أسر الصورية الارسطية بحكم ابتداعها لقواعد منهج مغايرة تماما للقياس الارسطي الذي اعتبره ديكارت منهجا عقيما لأنه على حد تعبيره مجرد مصادرة على المطلوب ولا يضيف شيئا جديدا للفكر. وحاصل القول هنا ان الغرب الحديث لم «يتقدم» إلا لأنه قد ثار على الارسطية ومختلف تعبيراتها في التراث المسيحي الوسيط، فكيف يمكن لنا نحن معشر العرب والمسلمين ان نستأنف دورنا في النهوض الحضاري بالاستناد الى التراث الارسطي الرشدي؟ كيف يطلب منا ان نعيد الاعتبار لتأويلية جامدة ومغلقة تقسم النص الديني – ومعه الاجتماع الانساني – إلى مراتب متفاضلة حيث هناك ظاهر مخصص للجمهور وباطن حكر على أهل البرهان والتأويل؟ اليس أولى بنا ان نثور على هذا التراث ونبحث لنا عن آباء مؤسسين يساعدوننا على دخول العصر بدل مزيد من الاغتراب عنه؟ أوليست ثورة الغزالي على التراث الميتافيزيقي، والوعي التاريخي الخلدوني، ونقدية ابن تيمية أحرى وأولى بإعادة البعث والتجديد من المدرسية الرشدية التي كانت تقدم نفسها مجرد شارح لأقوال المعلم الأول الذي اكتملت معه الحكمة الفسلفية على حد زعمها؟.

محمد عابد الجابري

3- إن المقابلة الحادة بين ما يسميه الجابري عقلانية المغرب وعرفانية المشرق هي مجرد وهم متأت من تمركز جغرافي يشطر الفضاء العربي ومعه بنية الوعي إلى عالم مشرق تمت مطابقته في اللا عقل ومغرب تم الارتقاء به إلى مصاف العقل، نظير التقسيم الحاد الذي اقامه مفكرو الغرب الحديث في غرب اوروبي عقلاني ومن تحرك وعالم شرق سكوني وغير عقلاني. ومن المعلوم هنا أن الجابري يؤسس هذا التمايز المعرفي بين المشرق والمغرب عن ظاهرة الانفصال السياسي المبكر للأندلس وبلاد المغرب عن الخلافة العباسية ثم عجز الدولة الفاطمية عن السيطرة عليهما ولو صح هذا المزعم الذي يطابق بين حالات الوعي الفكري وظواهر الاجتماع السياسي لأصبح الفكر الاسلامي جزراً متناثرة لا يربطها رابط. وبشيء من الاختصار يمكن القول ان الثقافة العربية الاسلامية هي وحدة متكاملة نهل من معينها اهل المشرق والمغرب على السواء مثلما نهل منها اهل الفقهاء والفلاسفة والمتصوفة، بل لعل حظ اهل المغرب من العرفان وفلسفة الحلول كان اشد من حظ اهل المشرق، أولم يكن محي الدين ابن عربي اب الاشراق الحلولي مغربي المولد والمنشأ؟ أولم يكن أهل المغرب اكثر اشتغالا بطلاسم السحر والشعوذة من اهل المشرق الموصوفين بالعرفان والغنوص؟

أما المسألة الاخرى التي لا يمكن التسليم بها فهي الدلالة القومية التي يمنحها الجابري لمشروعه التحليلي لما يسميه بالعقل العربي، وهو ما يفسح المجال للحديث عن عقل تركي وآخر إيراني وآسيوي هندي وغيره وهو حسب رأينا تقسيم اعتباطي، مبعثه نزوع قومي عروبي لا يعبر عن حقيقة التكامل والترابط المعرفي في حقل الثقافة العربية الاسلامية التي لا يمكن اختزالها في مرتكز قومي او عرقي وإن كانت عربية اللسان والبيان.

بين السلطة «الشرعية» و«المتسلطة»

■ الوسط - منصور الجمري

□ السلطة (Power) هي القدرة على تحقيق الأعمال، والقدرة على تحقيق هذه الأعمال من خلال الآخرين، سواء كانوا راضين أم غير راضين والسلطة التي تحقق الأعمال من خلال اشخاص ليست لديهم صلاحية تسمى «متسلطة» (Authoritarian).

السلطة لديها وسائل كثيرة وكبيرة في العادة لتسييرالأمور بحسب ما تقرره، وأهم شيء لدى السلطة قدرتها على المكافأة والعقاب. فأي سلطة لا تستطيع أن تكافئ أو تعاقب ليست فعالة وتنتهي عندما يرفض الآخرون الانصياع لها. والسلطة مطلوبة ليس في الدول فقط وإنما في العائلة والعمل والحركة والجمعية والفرق الرياضية وفي كل مكان يعتمد على علاقات اجتماعية لإنجاز المهام. فالطفل الذي يعصي أو يطيع والديه إنما يتعامل معهما بقدر ما لديهما من سلطة توجيهية مصحوبة بالمكافأة والعقاب. الأطفال «في حالة العائلة». قد لا يطيعون الأب أو الأم الا خوفا من العقاب وطمعا في المكافأة. وبالاضافة إلى ذلك فان هناك عاملا آخر وهو اعتقاد الطفل بصحة ما يقوله له الأب أو الأم. و «اعتقاد» الطفل أن الأب والأم لهما «الحق» في ان يتسلما زمام السلطة يجعل سلطتهما «شرعية».

افراد المجتمع ليسوا أطفالا ولكنهم يؤمنون بضرورة السلطة لكي لا تتعطل الحياة، اذ «لابد للناس من إمام بر أو فاجر» بحسب تعبير الامام علي «رض». فإذا لم توجد سلطة فإن الحياة تتعطل وجميع أمور المجتمع تتوقف.

السلطة في المجتمع قد تعتمد على قوات الأمن والجيش لفرض القرارات الصادرة، إذا استدعى الأمر ذلك. غير أن هناك اضراراً بعيدة المدى ترجع على الذين يستخدمون قوات الأمن والعسكر بصورة دائمة ومستمرة لفرض قرارات السلطة، فإذا كانت السلطة مرفوضة من المجتمع وترفض باستمرار الرجوع إلى الشعب لأخذ الإذن والموافقة والحصول على رضا غالبية افراد المجتمع، فإن السلطة تصبح «غير شرعية» و«متسلطة» والتسلط يعتمد بصورة أساسية على القهر المستمر الذي يكلف المسئولين الكثير وهم يسعون إلى فرض سيطرتهم.

الا ان جميع السلطات تحتاج إلى القدرة والسعة لاستخدام القوة والعنف اذا تطلب الأمر. ولكن السلطة التي تعجز عن الحصول على احترام المجتمع وحبه وإيمانه بشرعيتها، فإن عليها أن تستمر إلى النهاية في الاعتماد على «القوة» و «العنف» لكي تبقى في موقع القيادة.

وهنا يأتي موضوع «الصلاحية» التي تعني قدرة الانسان على تحقيق الأعمال من خلال الآخرين الذين يؤمنون «بشرعية» موقعه ويوافقون عليه. فالصلاحية ترتبط بصورة مباشرة باحترام الآخرين الذين يعطون «الشرعية» للمسئول.

وكما يشير المفكر الالماني ماكس فيبر فان الصلاحية تعطى للإنسان لثلاثة أسباب. السبب الأول هو العادات والتقاليد. فأفراد المجتمع قد يحترمون شخصا ما ويعطونه الصلاحية لأنه يمثل جانب العادات والتقاليد التاريخية.

فالشخص الكبير في قرية ما قد يعطى احتراما وتكون له كلمة مسموعة على أساس العادات والتقاليد.

السبب الثاني أو النوع الثاني من الصلاحية، هو «العقلانية» التي تعتمد على القوانين والقواعد والمبادئ. فالحكومة القائمة على أسس معينة «تسمى دستوراً» يوافق عليها أفراد المجتمع تحصل على صلاحيتها لان المجتمع يؤمن بأنها التزمت بالأسس المتفق عليها.

النوع الثالث من الصلاحية هو الهيبة «الكاريزما» فالأشخاص ذوو الهيبة يمتلكون صفات قوية تجعل الآخرين يوافقون عليهم ويأخذون بكلامهم. والمجتمع الذي يعتمد على إعطاء الصلاحيات لذوي الهيبة فقط يواجه مشكلة الحصول على أشخاص لديهم هيبة وكاريزما تساوي أو تفوق الشخص السابق الذي كان يتسنم الموقع القيادي. و قد يكون هناك شخص أو هيئة تمتلك الصلاحية ولكن ليس لها قوة أو سلطة والعكس بالعكس.

من جانب اخر فإن السلطة «القوة النافذة» لها عدة انواع. ولو اخذنا مثال الدولة والوطن فإن هناك عادة ثلاثة أنواع من السلطات «القوى»: السلطة أو «القوة» السياسية، القوة الاقتصادية، القوة العسكرية.

السلطة «او القوة» السياسية. يقصد بالسياسية هنا تلك السلطة التي تصدر القرارات التي تؤثر بصورة مباشرة على حياة الناس الذين يعيشون في مجتمع ما. والسلطة السياسية تصدر قرارات بصورة مستمرة في الوقت الذي توجد فيه خلافات «ايضا بصورة مستمرة وطبيعية» حول الأهداف من هذه القرارات وحول وسائل تنفيذ تلك القرارات. وتتمثل السلطة السياسية في الحكومة ، سواء كانت منتخبة ام معينة.

السلطة «القوة» الاقتصادية: ان ثروة أي أمة تعتمد بصورة اساسية على حجم المنتجات والخدمات التي ينتجها افراد المجتمع. وفي مطلع و منتصف القرن العشرين سعت الحكومات للتدخل بصورة مباشرة في عمليات الانتاج والتنظيم او السيطرة على السوق من خلال فرض التسعيرات أو الحد من الاستيراد أو التصدير. وفي السنوات الأخيرة، اجتاحت العالم موجات الخصخصة التي تدعو إلى اعطاء القطاع الخاص دوراً اكبر في العملية الاقتصادية. غير ان الحكومات مازالت أحد أكبر الجهات التي توظف المواطنين في الوزارات والدوائر الحكومية. ولهذا فإن السلطة السياسية لها تداخل مع السلطة الاقتصادية.

غير ان هناك جهات اخرى تشارك او تزاحم الحكومة في السلطة الاقتصادية، وأهم تلك الجهات هي: الشركات والمجموعات التجارية، والبنوك والمؤسسات المالية، والنقابات العمالية.

والشركات العالمية والمحلية التي توظف المواطنين وتتحكم في المنتجات والخدمات تمتلك سلطات اقتصادية واسعة لاحتلالها مركزاً مهما في عملية انتاج الثروة. وهذه الشركات تسعى للحصول على الأرباح لكي تستمر في نشاطها. ولانها تركز على جني الارباح، فان القرارات الصادرة تؤثر بصورة مباشرة على المواطنين. واذا كانت الممارسة حرة من اي ترشيد فان المتضرر الأكبر هو المواطن المطلوب منه توفير جهده من دون مقابل معقول لجهوده. وفي الوقت ذاته، فان المجتمعات التي لا تسمح للشركات بالعمل من اجل جني الارباح لا تتطور امكاناتها الاقتصادية، كما كان الوضع في الدول الاشتراكية في اوروبا الشرقية قبل سقوطها حيث الموازنة في الأمور تخضع للسلطة السياسية. ان المفترض من السلطة السياسية الا تكون هي الطرف التجاري. ففي البلدان المتقدمة لا يسمح للسياسي ان يأخذ قرارا اقتصاديا اذا كان هو الطرف المستفيد «شخصيا» او المتضرر بصورة مباشرة.

النقابات العمالية تهدف إلى تمثيل العمال والموظفين من أجل تحسين ظروف المعيشة لاعضائها. والنقابات لديها سلطات اقتصادية من خلال عدد اعضائها الذين يدفعون اشتراكات العضوية ومن خلال ممارستها الضغط على أصحاب العمل لتوفير أفضل الظروف للعمال والموظفين. والنقابات اذا تحركت بقوة يمكنها اسقاط الحكومة كما حدث في بلدان كثيرة مثل بريطانيا وبولندا وغيرهما.

من جانب اخر فان المؤسسات المالية والبورصة لها دور كبير في السلطة الاقتصادية لأنها تعتبر المؤشر العام للثقة باقتصاد واستقرار تلك الدولة.

السلطة «القوة» العسكرية «الجيش»: تسيطر السلطة العسكرية على جميع الأسلحة ووسائل القوة في أي بلد. وهذا يعطي السلطة العسكرية قوة كبيرة في مواجهة الآخرين. وفي الدول المتطورة فان العسكر لا يستخدم في العادة الا في الحالات القصوى وحالات الطوارئ. غير انه في الدول غير المتطورة تلعب السلطة العسكرية دورا كبيرا في عملية الصراع على السلطة السياسية.

ولا شك في ان القوة العسكرية تستطيع، اذا ارادت، ان تسيطر على الأوضاع السياسية في البلاد من خلال ازاحة المدنيين بالقوة. غير ان القوات العسكرية في البلدان المتطورة تعلم ان صلاحيتها تستمد من الحكومة المنتخبة شعبيا. ولهذا فانها لا تتصرف في اي شيء من دون رخصة المسئولين الذين انتخبهم الشعب. فالقوة العسكرية أساسا تستخدم من اجل ردع العدوان الخارجي.

السلطة السياسية تحتاج إلى قوة «أمنية» «وتسمى قوات شبه عسكرية» تستطيع حمل الأسلحة الخفيفة من اجل رعاية الأمن الداخلي «حماية حكم القانون» سواء كان القانون عشوائيا ودكتاتوريا ام كان قانونا مستمدا من عملية دستورية.

السلطات والقوى في الدول المتقدمة تكون موزعة لكي لا يسمح لأي طرف ان يتجاوز آراء وتطلعات المجتمع. ولكن في الدول الدكتاتورية تكون السلطات جميعها بيد طرف واحد.

والحديث اعلاه عن القوى «السلطات» يلزم ألا يختلط بمفهوم السلطات الثلاث «التشريعية والتنفيذية والقضائية». فهذه السلطات جميعها مدنية وتدخل ضمن اطار السلطة «القوة» السياسية المشار اليها اعلاه.

نحو حداثة إسلامية أصيلة

روجيه جارودي

■ الوسط - المحرر الثقافي

□ تذهب دراسة المفكر الفرنسي روجيه جارودي الموسومة بـ «الإسلام والحداثة» في اتجاهين. الأول منهما يعري خلاله الكاتب مفهوم الديمقراطية في صورتها الغربية عبرامتدادها الزمني، بدلائل ووقائع تؤكد الطابع الشعاراتي، والخلل النسقي التطبيقي. والثاني دعوة إلى ضرورة العودة إلى مظان الإسلام الأولى التي ملأت الدنيا حباً وشيدت حضارة عظيمة ذات أبعاد إنسانية خلاقة.

الحداثة، الديمقراطية، اقتصاد السوق أو ما يسميه جارودي بالاقتصاد الأحادي هي من سمات المجتمعات الغربية، وهي البانية لفرادته، والمؤكدة لخصوصيته، وجارودي كاتب معروف بدعوته المستمرة إلى إيجاد مجتمع متماسك، غير مقسم تلك القسمة الفاحشة ما بين فقير معوّز، ومالك ثري، كما أنه دائم الدعوة إلى إحياء الطابع الروحي الذي هرسته الآلة وسط زحمة «الرساميل» التي أصبحت بحد ذاتها سلعة.

ويؤكد الكاتب في تفصيل نقده للحداثة الغربية بما في ذلك التطبيقات الباهتة التي تمت خارج الأفق الجغرافي للغرب، أنها مرت بمراحل مختلفة، لكن قواسم مشتركة وسمت هذه المراحل، من بينها تحييد فكرة الإله والارتفاع بالإنسان إلى درجة الألوهة كما هو الحال عند (أندريه) مارلو الذي رأى في الانسان إلهاً يسود جميع العناصر، كما وجه نقداً لاذعاً لمفهومات الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفاع عن الحريات، مشيراً إلى أن هذه القيم كُرست بالكامل لخدمة مصلحة فئة معينة، وباتت طبقية لم ينتفع من مميزاتها إلا أصحاب النفوذ والسطوة من رجالات السلطة ورجال المال والأعمال. وأن أبرز النماذج التي توضع كحالات مثالية يجب الاحتذاء بها وتعميمها كما هو الحال في تجربة أثينا التي هي في الواقع تجربة هيمنة وعبودية بامتياز، مارسها قلة على أكثرية حرمت من جميع الحقوق.

ويضيف الكاتب في معرض نقده للديمقراطية وسلسلة المفاهيم والقيم التي تتفرع منها أنها أغفلت الجوانب الروحية، وبقيت في منأى عن الإيمان بالغاية النهائية للوجود، لذلك كانت الهوة الهائلة بين من يملك ومن لا يملك، وجاء في هذا السياق الاقتصاد الاحادي ويليه صندوق النقد الدولي ليكملا سلسة العبث بالقيم الروحية، وليفرضا الهيمنة الأميركية التي خلقت هذا المفهوم – ومن ثم الواقع – لتفرضه من ثم كأنموذج أوحد يرسخ قيم الفردية، ويسرع في تدمير التماسك، ليتحول الإنسان في علاقته بأخيه الإنسان الى ذئب متوحش لا هم له إلا الانقضاض والفتك بأخيه.

لقد أثبت النموذج الحداثي الغربي – يضيف جارودي – في أيديولوجية الرأسمالية الفظة التي هي عقيدته أنه نموذج يتخبط في إطار ضيق جداً وأنه مرتبط بكل الانهيارات التي حصلت للإنسان الغربي وغير الغربي ممن تسعى أنظمته الحاكمة إلى محاكاة هذا النموذج المادي، الذي حول كل شيء إلى سلعة بما فيها المال نفسه.

وينتقل بعد ذلك الكاتب إلى التأكيد على أن هذا الإفلاس الغربي الذي دمر كل القيم الجميلة سواء كانت اجتماعية أم ثقافية أم أخلاقية هو خير حافز إلى إعادة العمل على تكريس القيم العليا المثلى التي أدت إلى انتشار الإسلام في مختلف الأصقاع، وقد حددها الكاتب في ثلاث هي: اليقظة الدينية، الثورات الاجتماعية، التحولات الثقافية.

وتمثلت اليقظة الدينية في التسليم الإرادي للإله الواحد، والثورة الاجتماعية تحددت في العدل والمساواة، والتحول الثقافي من خلال العمل على استلهام كل ما يستجيب لمتطلبات العصر، وهذه العوامل الثلاثة هي التي ستؤسس مع العمل الجاد حداثة خاصة أصيلة غير تلك الغربية الملوثة بدماء الملايين من البشر، وبتجار الأسلحة والمخدرات والمال. حداثة تستثمر العلوم والتقنية الحديثة، وحداثة تتخلص من الدعوات الفردية والقومية الضيقة.

بأقلامهم

حقوق الإنسان في الفكر العربي

سلمى الخضراء الجيوسي*

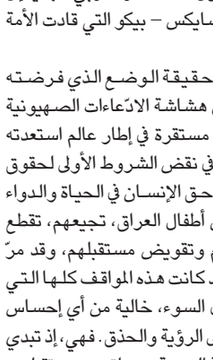

□ لعل أهم المعوقات من دون استيعاب قضية الحقوق وجدانياً، اثنان يجيء أولهما من خارج الثقافة العربية ويجيء ثانيهما من داخلها. الأول: هو المثال السيئ الذي قدّمته الدول الديمقراطية الغربية في موقفها من حقوق الإنسان خارج حدودها، أي في العالم الثالث، ولا سيما في الوطن العربي والإسلامي. والثاني هو سطوة الأعراف الموروثة على تصرف الفرد متذرعة بالدين.

أعطت بعض الدول الغربية المثال الأسوأ لقدرة لا تضاهى على امتهان حقوق الإنسان خارج وطنها، والإنسان في الوطن العربي بشكل خاص. إن التحيز الرسمي السافر عند بعض الدول الغربية وعلى رأسها اميركا وإنجلترا لأبشع أنواع العدوان والفتك المبرمج على أيدي إسرائيل «الديمقراطية» لكرامة الإنسان وحقوقه في الحياة والتملك والأمن في فلسطين وسواها من الدول العربية المجاورة لفلسطين، هو نقطة عار سيخجل منها حفدة هذه الدول في المستقبل، لا وضع يدوم، و لابد من أن ينحسر إغراء إسرائيل وسحرها للغرب المبني من ناحية على توراتية يعمل باحثون غربيون كثيرون على إبراز هشاشتها، ومن ناحية ثانية على إغراء التحالف مع إسرائيل استراتيجياً ضد الوطن العربي، ومن ناحية ثالثة على اضطهاد الغرب لليهود عبر العصور وحاجة هذا الغرب إلى التكفير وتطهير الضمير. غير أن هذا التطهير قاد إلى دورة جديدة من الظلم والاضطهاد والقتل لشعب آخر. وسوف يقود إلى الحاجة إلى التكفير وتطهير الضمير في المستقبل، تماماً كما اندفع بعض الغربيين في العصر الحديث إلى الاعتذار لنا عن العدوان الصليبي، وتماماً كما يشعر به اليوم عدد وافر من الإنجليز إزاء الدور الفادح الذي لعبته بريطانيا في إقحام الصهيونيين علينا في أمن دارنا، في لحظة بريئة من تاريخنا الحديث، لحظة كانت مفعمة بالأمل والتفاؤل والنظر إلى مستقبل عربي وافر الكرامة موحّد الكلمة. كيف ترى ينظر الإنسان الواعي في إنجلترا وفي دول الاستعمار الغربي الجديد إلى وعد بلفور وإلى تلك الخدعة الخبيثة في معاهدة سايكس – بيكو التي قادت الأمة العربية إلى كل هذا العذاب الطويل؟

إلى جانب هذا التحيّز الذي يرفض أن يرى حقيقة الوضع الذي فرضته الصهيونية على ضمير الغرب ويرفض أن يرى هشاشة الادّعاءات الصهيونية وتلفيقاتها التي تريد أن تبني عليها، عبثاً، دولة مستقرة في إطار عالم استعدته وأهانت كرامته، نجد بعض الدول الغربية تمعن في نقض الشروط الأولى لحقوق الإنسان، وتتناسى أن من أهم هذه الحقوق حق الإنسان في الحياة والدواء والتعلم والمسكن والأمن، فهي تمنع كل هذا عن أطفال العراق، تجيعهم، تقطع عنهم الغذاء والدواء وتستمرّ في تشويه حياتهم وتقويض مستقبلهم، وقد مرّ أكثر من عشر سنوات على حرب الخليج! لقد كانت هذه المواقف كلها التي تتناقض مع أبسط حقوق الإنسان أمثلة غاية في السوء، خالية من أي إحساس بقيمة الإنسان أينما كان، وتفتقر افتقاراً مذهلاً إلى الرؤية والحذق. فهي، إذ تبدي لامبالاة مذهلة بأجيال لم تولد بعد من أبناء الأمة العربية، بحياتهم ومستقبلهم، فإنها، في الوقت نفسه، تبدي لامبالاة أفدح بمستقبل العالم. ذلك لأنه لن يكون لهذا العام من مستقبل آمن زاهر ما دام الظلم والعدوان والاغتصاب والقتل يجد له نصيراً في الدول القوية التي تتحكم بمصير العالم اليوم وتعطي المثال على أن القوة التكنولوجية وحدها هي التي يجب أن تهيمن على الكرة الأرضية. وكيف في جوٍّ متناقض مع نفسه ومع أهم مبادئه يستطيع المبشرون بالحق والديمقراطية أن ينفذوا إلى قلوب مجتمع عربي يشعر بالأذى العميق من تلك الدول نفسها التي تعيّره بافتقاره إلى مثل لا تحافظ عليها هي، إلى دول تقول شيئاً وتفعل شيئاً آخر.

لا بدّ من أن يتغيّر العالم ويفطن، بتيقظٍ متزايد، إلى هذا الوضع الإشكالي ويثور عليه قبل أن يفلح في تهجينه نهائياً وقتل ضميره. إن العدوان الذي لحق ويلحق بالإنسان الحديث عن طريق التكنولوجيا المتطورة والهيمنة الاقتصادية لمراكز بعينها في العالم إنما يحدث الآن في عصر متفتح له ميراث طويل من الفكر النّير والفلسفة والشعر الراقي والأدب والفن والعلم، ولا بدّ من أن تبرز مواريث الإنسان الفكرية والروحية والجمالية في كل مكان، من أميركا نفسها إلى الصين، لتتصدّى لهذا الوضع المهّجن الذي يناقض نفسه وينقض فعله قوله. سيبرز في العالم إنسانيون جدد ومفكّرون جدد بعضهم لم يولد بعد، يسعون إلى حل إشكاليات التناقض الكبير بين القول والفعل وبين المثل العليا وفلسفة الاستحواذ والتسلط التي أصبحت علامة عصرنا.

لباب القول إنه في جوٍّ كهذا الذي نعيش فيه تصبح الدعوة لتأصيل حقوق الإنسان والتخلص من التعسف الداخلي محاطة بالتناقض، لأن أبناء الشعوب التي لا تراعى فيها، في كثير أو قليل، حقوق الإنسان المدنية لا تجد أمامها المثال الصادق الخالي من الزيف والتناقض لتحترمه وترى في النضال من أجله حلاً لإشكالات حياتها، ويصبح بديهياً أن من الصعوبة بمكان إدخال الاقتناع الداخلي إلى قلوب الناس، وتأكيد القول إن تحقيق هذه الحقوق كما نص عليها إعلان حقوق الإنسان العالمي العام 1948م هي طريق الدخول إلى عالم الحداثة والانخراط في حركة العالم المتطّور، إذ تبدو الحداثة لهم قشرة وغلافاً تضمر تحتها عدواناً لا إنسانياً وظلماً وقهراً وحرماناً للإنسان المستضعف في هذا العالم.

ولا شك في أن الجزء الأكبر من الوطن العربي لا يرى في أميركا، وهي الداعية الأعلى صوتاً في العالم لحقوق الإنسان كما نص عليها الإعلان العالمي، إلا سياستها المجحفة بحقوق الوطن العربي. وفي معالجة الوضع الراهن في الوطن العربي فيما يتعلق بحقوق الإنسان لا بد من أن يشير الإنسان المسئول إلى الخراب الذي نتج وينتج من مواقف الغرب المتحيزة ضد العرب. لقد وقفت هذه حاجزاً منيعاً أمام الأفراد والجماعات العربية التي تناضل لتأصيل حقوق الإنسان (ولا سيما السياسية منها وتلك المتعلقة بحقوق المرأة) في وطن عربي أذهلته المقاييس المتناقضة. لا شك في إن الوضع إزاء عدوان العام الخارجي واستخفافه المشهور بمقدّراتنا قد عطل، إلى حد كبير القدرة على الالتفات بقوّة واستبسال إلى مقاومة الوضع الداخلي، وأخّر كثيراً عمل المؤسسات التي أنشئت للدعوة إلى تطبيق حقوق الإنسان كاملة في الوطن العربي.

إن عدداً من الأعراف الموروثة التي لا تبدو ملائمة لهذا العصر تأصلت اليوم متذرعة بالدين. ولكن أية دراسة لتاريخ الإسلام المبكّر تُظهر أن جل هذه التقاليد لا علاقة لها بالإسلام الصحيح أو بروحه. إن التذرّع بالدين ذو مناعة كبيرة، وان للتقاليد قدرة هائلة على الهيمنة على العقول. ليس من حل لهذا إلا بدخول الإسلام كدين مرن في مناخ الحداثة لأنه لا يشكو من القصور في مقدرته على استيعاب تطورات الإنسان وتحويلها إلى المسار الأفضل والأنسب. ليس في الكون متدين متمسك بشعائر الدين يجرؤ على القول إن الإسلام ليس ديناً قادراً على استيعاب تطورات الإنسان عبر العصور وتوجيهها لتظل على الطريق الأمين. نحن هنا نتحدث عن عصر حديث بعيد كل البعد عن القرن الأوّل الهجري، عن تلك البهجة المتفتحة على العالم والإنسان، الداعية إلى خير البشر وصلاحهم. الخطاب الديني الأول في الإسلام تحدّث عن دين هو خاتمة الأديان وهذا يضع مسئولية قصوى على رجال الدين الذين يحبسونه دون التطوّر ويسدون عليه منافذ الانفتاح. والحق أن الإسلام في نهاية القرن التاسع عشر، أيام الأفغاني ومحمد عبده، كان أكثر مرونة وانفتاحاً على العصر منه في نهاية القرن العشرين.

إن أكبر نقص في حياتنا المعاصرة هو الافتقار إلى قدرة الإنسان على المشاركة فكرياً في تعبيره عن رغبته في تحديث الحياة العربية من جميع جوانبها. لم نعد نملك الوقت لننتظر دهوراً حتى نملك حريتنا على التفكير والتعبير. لم نعد قادرين، في ظل التسارع الذي نشاهده في العالم لتطوير الحياة الإنسانية، على أن نصبر دهوراً حتى نصل أخيراً إلى الوعي الوجداني واليقين المتغلغل في النفس بأن لنا حقوقاً مقدسة امتهنها الزمن قروناً طويلة، وتكالب عليها العدو الخارجي والداخلي بشراسة مطمئنة، ولا بدّ من أن نستردّها. لقد ترسخت في عالمنا مثالب كثيرة وسلبيات نافعة وأعراف مزرية في التعامل والتواطؤ والاستسلام، وترسخ الظلم والظلامية والشك والعدوان الفردي والسلطوي، كما ترسخت التفرقة الإقليمية (وفيها الدمار الأكبر) والجهل السياسي المثير للشفقة، الذي قادنا إلى عذاب كبير. ولست أشك لحظة واحدة في أن أعظم فاجعة تحيق بنا، على فواجعنا الكثيرة، هي الخنق المستمر للفكر والخرق الفادح لحقوق الإنسان في الحياة العربية. من لا يملك حريته المشروعة ، وقدرته على التعبير، ومن لا يرى حقوقه السياسية مصانة مكرّمة، لا يستطيع أن يقاوم العدوان الشرس، الطويل في التاريخ، المتطاول نحو المستقبل، على كياننا وثقافتنا وهويتنا وانجازاتنا، ويدرك أخطاره المرعبة.

---

* باحثة فلسطينية، والمقال من مقدمة كتاب «حقوق الإنسان في الفكر العربي» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002 .